



الرقم: نان: أبا ان: ١٠١١  
تاريخ: ٢٠٢٣/٤/١٢

السيد:                     

المرجو الاطلاع والالتزام بالالتزام لاجراء اللازم

وزير الإدارة المحلية والبيئة  
المهندس حسين مخلوف

*[Signature]*

صورة ال:                     

- ١- قسم قناري - قسم قناري - قسم قناري - قسم قناري
- ٢- مركز عمليات سوريا - مركز عمليات - مركز عمليات - مركز عمليات
- ٣- مركز عمليات - مركز عمليات - مركز عمليات - مركز عمليات
- ٤- مركز - مركز - مركز - مركز
- ٥- قسم قناري - قسم قناري - قسم قناري - قسم قناري

*[Signature]*



الجمهورية العربية السورية  
وزارة المالية  
الهيئة العامة للضرائب والرسوم  
الرقم:                       
التاريخ:                     

تعميم

إشارة لاستلام المادة /15/ من القانون رقم /١/ تاريخ 2023/3/20 الخاص بتعديل قانون رسم الطابع التي الصادر  
بالرسوم التشريعي رقم /44/ لعام 2005. ومبني له تم نشر القانون رقم /١/ تاريخ 2023/3/20 (المرق طباً لصفحة عدد ٠)  
بالمرسلة الرسمية بالحقن له /١/ تاريخ 2023/3/23. فان القانون أصبح نافذاً ابتداءً من تاريخ 2023/4/1  
والشأن والتعهد بالتعميم.

وزير المالية  
*[Signature]*  
الدكتور كنان باغلي

١٠١١

*[Signature]*

تاريخ: ٢٠٢٣/٥/١٢

الرقم: ١٠٣٩١/١٠/١٠

إسادة رؤساء بلديات - إرمدان لإدارة - إرمدان لإدارة - إرمدان لإدارة

لإمانة إمامة محافظة حمص  
مديرية إرمدان إمامية

للتعميم والتعهد بالتعميم

محافظة حمص  
المهندس عمير حبيب حنظل  
بالمقرضات أمين عام المحافظة  
شادي القلي

*[Signature]*

صورة الحيا  
إسادة رؤساء بلديات  
مديرية إرمدان إمامية - إرمدان لإدارة



الجمهورية العربية السورية

القانون رقم / ١١ /

رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور.

وعلى ما أقره مجلس الشعب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/٧/٩ هـ الموافق ٢٠٢٣/١/٣١ م.

يصدر ما يلي:

المادة ١ - تُعدل المادة /٨/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، لتصبح على النحو الآتي:

أ- إذا كانت العقود أو الصكوك أو الأوراق تحتوي على مبالغ محددة بالعملات الأجنبية تُحوّل العملات المذكورة في معرض استيفاء الرسم وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، بحسب نشرة أسعار المصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي لاستيفاء الضرائب والرسوم بتاريخ تأدية الرسم، ويسدد بحساب مغذى بالعملات الأجنبية.

ب- إذا كانت إحدى الجهات العامة مكلفة برسم الطابع عن عقودها وصكوكها وأوراقها المحدد مبلغها بالعملات الأجنبية، يتم استيفاء رسم الطابع المترتب عليها بالليرات السورية وفق نشرة أسعار المصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي لاستيفاء الضرائب والرسوم بتاريخ تأدية الرسم.

المادة ٢ - تُعدل المادة /١٠/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، لتصبح على النحو الآتي:

أ- مع مراعاة الحالات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته والجدول الملحقة به، يجوز تسديد رسم الطابع بطريقة الإلصاق، ويحدد سقف مبلغ الإلصاق بقرار من وزير المالية.

ب- يجوز الاستيفاء بقيمة تتجاوز الحد المنصوص عليه بالفقرة (أ) من هذه المادة في حال استيفاء رسم الطابع إلكترونياً.

ج- يتم إبطال الطوابع فور إلصاقها على المستند أو الورقة عن طريق ذكر التاريخ باليوم والشهر والسنة، أو بالتوقيع عليها يحبر ثابت، أو بختمها بالحبر الزيتي الخاص بخاتم رقمي يتضمن اليوم والشهر والسنة، مع الخاتم الخاص بالمكلف، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الإبطال واضحاً وجلياً، ويتم التجاوز فيه على حدود الطوابع الملصقة بحيث يستحيل إعادة استعمالها مرة أخرى.

المادة ٣ - تُعدل المادة /١٥/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، لتصبح على النحو الآتي:

المادة ٤ - تُعدل المادة /  
على النحو الآتي  
رقم /  
الطابع

١- يحق لوزير المالية حصراً بناء على اقتراح المدير العام للبيئة العامة للرسم والرسوم، تكليف من يراه مناسباً من العاملين القيام بالإطلاع على قيود الرسم العامة، والتدقيق بوثائق وأوراق وقيود المكلفين كافة وذلك بهدف التحقق من تسديد رسم الطابع المترتب على تلك الوثائق والأوراق الخاضعة للرسم وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، على أن يتم الإطلاع والتدقيق من قبل عاملين اثنين معاً على الأقل.

ب- في حال عثر العاملان المكلفان بالتدقيق على وثائق وأوراق لم يسدد عنها رسم الطابع المقرر، يتم إثبات المخالفة بموجب محضر رسمي يذكر فيه نوع الأوراق المشاهدة وطبيعة المخالفة ومقدار الرسم والغرامة ويذيل بتوقيعهم ثم يشهد المكلف، أو ممثله، على وجود الوثيقة وعلى صحة المخالفة، فإذا رفض ذلك يحق للعاملين المؤمناً إليهم، حجز الأوراق المخالفة وربطها بالمحضر، ويجوز لهم عند الاقتضاء الاستعانة بأفراد القوى العامة لوضع اليد على المستندات والأوراق المذكورة.

ج- إذا مانع أو تعرض شخص ما للعاملين أثناء قيامهم بالمهمة الموكلة إليهم يتم تنظيم محضر رسمي بذلك، ويرفع إلى الإدارة الضريبية المختصة.  
د- يعاقب المانع أو المتعرض إذا ثبت أنه قد قام بما هو وارد في الفقرة السابقة من هذه المادة بغرامة قدرها /١٠٠,٠٠٠/ ل.س مئة ألف ليرة سورية، وتضاعف في حال تكرار المخالفة.

المادة ٤ - يُعدل اسم الفصل الرابع من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، ليصبح على النحو الآتي:  
الجزءات والحقوبات.

المادة ٥ - تُعدل المادة /١٦/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، لتصبح على النحو الآتي:

- ١- يغرّم مرتكبو المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة وفق الآتي:  
١- بيع طوابع دون رخصة، أو بيعها بأسعار تتجاوز قيمتها المدونة عليها، غرامة قدرها /١٠٠,٠٠٠/ ل.س مئة ألف ليرة سورية، وتضاعف الغرامة في حال تكرار المخالفة.
  - ٢- إعادة استعمال طوابع استعملت سابقاً، غرامة قدرها عشرة أمثال قيمة الطوابع المعاد استعمالها، على ألا تقل الغرامة عن /١٠٠,٠٠٠/ ل.س مئة ألف ليرة سورية، وتضاعف الغرامة في حال تكرار المخالفة.
  - ٣- عدم لصاق الطوابع، أو لصاق طابع ناقص، أو عدم إبطال الطابع، أو عدم تسديد الرسم التي تدفع بموجب وصل ضمن المدة المحددة لذلك: غرامة تساوي مثلي الرسم، أو الجزء الناقص منه.
  - ٤- (لصاق الطابع، أو إبطاله بطريقة غير قانونية، غرامة تساوي قيمة الطابع الملصق أو المبطل بطريقة غير قانونية، وفي جميع الأحوال يستوفى الرسم الناقص فضلاً عن الغرامات.
- ب- تأخذ غرامات الطوابع المنصوص عليها في هذه المادة صفة التعويض المدني.

المادة ٦ - تُعدل المادة /١٧/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، لتصبح على النحو الآتي:

أ- إضافة إلى النقرات المنصوص عليها في المادة /١٦/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، يعاقب مرتكب المخالفات الواردة في هذه المادة وفق الآتي:

١- كل من يستعمل، وهو عالم بالأمر، طوابع سبق استعمالها يعاقب بالحبس من عشرة أيام إلى شهر، وبغرامة من /١٠٠٠,٠٠٠/ ل.س مئة ألف ليرة سورية إلى /٥٠٠٠,٠٠٠/ ل.س خمسمئة ألف ليرة سورية.

٢- كل من يبيع، أو يحاول أن يبيع، وهو عالم بالأمر، طوابع سبق استعمالها يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى شهرين، وبغرامة من /١,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س مليون ليرة سورية إلى /٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س خمسة ملايين ليرة سورية، وتشدّد عقوبة الحبس إلى ستة أشهر في حال التكرار.

٣- تطبق المادتان /٤٤٠/ و /٤٤١/ من قانون العقوبات على من يقلد، أو يزور طوابع، أو يستعمل طوابع مقلدة أو مزورة وهو عالم بأمرها، على ألا تقل الغرامة عن /٥,٠٠٠,٠٠٠/ ل.س خمسة ملايين ليرة سورية.

ب- تضاف الغرامات التي تحكّم بها المحاكم الجزائية إلى الغرامات المالية، وتحصل بالطريقة ذاتها.

المادة ٧ - تُعدل المادة /٢٣/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، لتصبح على النحو الآتي:

أ- يُحقّق للمكلف الموجه له الإنذار الاعتراض أمام الدوائر المالية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه الإنذار المنصوص عليه في المادة /٢١/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته.

ب- يرفع الاعتراض إلى الهيئة العامة للضرائب والرسوم، مع بيان رأي الدوائر المالية حول النقاط الواردة في الاعتراض.

ج- يتم البت بالاعتراض من قبل لجنة برئاسة قاضٍ برتبة مستشار يسميه رئيس مجلس الدولة بطلب من وزير المالية وعضوية مدير عام الهيئة العامة للضرائب والرسوم، ومعاون المدير العام ومدير التشريع الضريبي فيينا، وخبير يسميه المكلف المعارض.

د- تجتمع اللجنة دورياً، ولا تعد اجتماعاتها قانونية إلا بحضور ثلثي الأعضاء، وتصدر قراراتها بأكثرية الحاضرين، وعند التساوي يرجح جانب الرئيس.

هـ- يسمي المدير العام للهيئة العامة للضرائب والرسوم مقررًا للجنة، ولا يكون له الحق في التصويت.

و- إذا لم يقم المكلف المعارض بتسديد الرسوم والغرامات في حال رفض الاعتراض ضمن مهلة ثلاثين يوماً على تبليغه نتيجته، يترتب على مدير المالية المختص إصدار قرار الحجز على أمواله ومتابعة التحصيل أصولاً.

ز- تُحدد تفويضات اللجنة بقرار يصدر عن وزير المالية.

المادة ٨ - تلغى المادة /٢٥/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته.

المادة ٩ - تُعدل المادة /٢٧/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، لتصبح على النحو الآتي:

أ- يُحدّد العاملون المكلفون بتطبيق أحكام المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته من الإدارة المركزية للبيئة العامة للضرائب والرسوم ومديرياتها بالمحافظات بقرار من وزير المالية، بناءً على اقتراح المدير العام للبيئة العامة للضرائب والرسوم.

ب- يخول من يكلف من العاملين المشار إليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة بصلاحيات الضابطة العدلية، بناءً على اقتراح المدير العام للبيئة العامة للضرائب والرسوم.

ج- يؤدي العاملون المشار إليهم في هذه المادة اليمين القانونية أمام رئيس محكمة البداية المدنية التي يقع عملهم ضمن نطاق دائريتها وفق الصيغة الآتية: (أقسم بالله العظيم أن أؤدي مهمتي بأمانة وصدق).

المادة ١٠ - يعطل البند /١٨/ من الجدول رقم /١/ الملحق بالمرسوم التشريعي رقم /٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته.

رقم البند	اسم ونوع الوثيقة	مقدار الرسم (ل.س)	الجهة المكلفة بالرسم	عدد النسخ
١٨	أ- أقساط عقود التأمين (بوالص)، على الحياة والادخار وتكوين رؤوس الأموال المعرفة في البند ثالثاً من المادة /٢/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٣/ لعام ٢٠٠٥ وأقساط عقود التأمين الصحي للأفراد. ب- أقساط عقود التأمين (بوالص) الأخرى.	١% واحد بالمائة من القسط	الشخص المؤمن عليه	نسخة واحدة
		ثلاث بالمائة من القسط.	الشخص المؤمن عليه	نسخة واحدة

المادة ١٠١ - يُعدل الجدول الملحق رقم /٢/ الخاص برسم الطابع المقطوع ليصبح على النحو الآتي:

الجدول الملحق رقم /٢/ الخاص برسم الطابع المقطوع.

رقم البند	اسم ونوع الوثيقة	مقدار الرسم (ل.س)	الجهة المكلفة بالرسم	عدد النسخ
١	أ- العقود بجميع أنواعها التي لم يذكر فيها مبلغ محدد. ب- الإقرارات والتفويضات والتعهدات من قبل أفراد القطاع الخاص والتي لا تتضمن مبلغاً محدداً، عند إبرازها لأي من الجهات العامة.	٥,٠٠٠	كل طرف عن نسخته ما لم يتضمن العقد خلاف ذلك	بعدد الأطراف المتعاقدة
		٥,٠٠٠	مبرز الوثيقة	

رقم البند	اسم ونوع الوثيقة	مقدار الرسم (ل.س)	الجهة المكلفة بالرسم	عدد النسخ
٢	عقود الاشتراك في شركات أو مؤسسات (المياه، الكهرباء، الهاتف) وما مثل ذلك (وذلك لأول مرة).	٢,٠٠٠ منزلي ١,٠٠٠ استخدامات أخرى	صاحب العلاقة	نسخة واحدة
٣	عقود التأمين أو تمديداتها أو تجديدها أو تعديلاتها أو زيادة المبالغ المؤمن عليها وكذلك العقود المنظمة في البلاد الأجنبية والتي يجري التعامل بها في سورية، باستثناء عقود التأمين للمشاريع المتنافسة الصغر.	٥,٠٠٠	المؤمن عليه (بفتح الميم)	نسخة واحدة
٤	طلبات الاشتراك في المناقصات أو المزايدات لأي جهة كانت.	١٠٠,٠٠٠	صاحب العلاقة	نسخة واحدة
٥	الضمانات المؤقتة التي يقدمها المشتركون بالمناقصات أو المزايدات.	٥٠,٠٠٠	مقدم الضمان	نسخة واحدة
٦	بوالص الشحن، أو الأوراق التي تقوم مقامها.	١٠,٠٠٠	صاحب البضاعة	نسخة واحدة
٧	أ- شهادة إيداع تسجيل علامة صناعية أو تجارية أو شهادة اختراع أو عند أي تعديل في التسجيل.	٢٠,٠٠٠	صاحب العلاقة أو صاحب شهادة الاختراع	نسخة واحدة
	ب- الاعتراض عليها.	٧٥,٠٠٠	صاحب الطلب	نسخة واحدة
	ج- اعتراض إعادة النظر بها.	٢٥,٠٠٠	صاحب الطلب	نسخة واحدة
٨	النسخ المصدقة من البيانات الجمركية التي تعطى من الدوائر الجمركية.	٣,٠٠٠	صاحب البضاعة	عدد النسخ المصدقة
٩	جميع البيانات والتعهدات التي تقدم إلى مصرف سورية المركزي بعتيب التصدير أو إعادة التصدير.	١٠,٠٠٠	صاحب البيان أو التعهد	نسخة واحد
١٠	شهادات المنشأ.	١٠,٠٠٠	صاحب البضاعة	نسخة واحد

رقم البند	اسم ونوع الوثيقة	مقدار الرسم (ل.س.)	الجهة المكلفة بالرسم	عدد النسخ
١١	العمليات المصرفية: أ- الاتفاقات العامة أو الخاصة المعقودة بين المصرف وزبونه والناظمة لشؤون الاحتضادات المصرفية، خصم الأستناد التجارية، اعتمادات مستندية، إصدار كفالات تسليف بالحساب الجاري على المكشوف، صك الكفالة أو الضمان الاحتياطي لعقود فتح الاعتمادات. ب- الاتفاقات المتعلقة بفتح الحساب الجاري الدائن.	٥,٠٠٠	طرفا الاتفاق	نسختان
		١,٠٠٠	طرفا الاتفاق	نسختان
١٢	كشوف الحسابات المصرفية على اختلاف أنواعها.	٣٠٠	المتعامل	نسخة واحدة
١٣	الاستدعاءات والعرائض المقدمة إلى الجهات العامة بقطاعها الإداري والاقتصادي.	٢٠٠	مقدم الاستدعاء أو العريضة	نسخة واحدة
١٤	الاعتراضات وطلبات الاستئناف وإعادة النظر والتصحيح.	٥٠٠	مقدم الوثيقة	نسخة واحدة
١٥	القرارات والأحكام القضائية وجميع الاتفاقات والتسويات وصكوك التحكيم المقدمة إلى المحاكم أو الجهات العامة إذا لم يذكر فيها مبلغ معين.	١,٠٠٠	مستخرج القرار أو الحكم القضائي	نسخة واحدة
١٦	الشهادات التي تعطى للمجالس الاختيارية أو المختير إذا لم يذكر فيها مبلغ معين.	٢٠٠	طالب الشهادة	نسخة واحدة
١٧	تصديق توقيع لدى وزارة الخارجية والمغتربين: أ- إذا كان متعلقاً بالأمور التجارية. ب- إذا كان متعلقاً بغير ذلك.	٥,٠٠٠ ٥٠٠	مقدم الورقة للتصديق	نسخة واحدة
١٨	الوثيقة المتعلقة بالوصايا والتركات والهبات في حال عدم وجود مبلغ معين.	١,٠٠٠	مبرز الوثيقة	نسخة واحدة
١٩	تقويم جرد الإرث في حال عدم وجود مبلغ معين.	٣,٠٠٠	الوارث	نسخة واحدة

رقم نوع	اسم و نوع الوثيقة	مقدار الرسم (ليرة)	الجهة المتكلمة بالرسم	عدد النسخ
٢٠	حرم أو أراضى خاصة	٣,٠٠٠	صاحب الرخصة	نسخة واحدة
٢١	تأسيس الشركة كالتأسيس للمساهمة المعدلة من كل نسخة معدلة	٥٠,٠٠٠	أصحاب الشركة	من كل نسخة معدلة
٢٢	أرض خاصة أو أراضي الدولة والممتلكات الخاصة وهو يجب أن يكون الاستدلال بأنه أي تعديل على الشركة بمهما كان	١٠٠٠,٠٠٠	صاحب الترخيص	نسخة واحدة
		٢٥٪ من رسم الترخيص		نسخة واحدة
	أرض خاصة أو المنشأة أو المؤسسة والممتلكات والممتلكات الفرعية للمؤسسة الرئيسية والتجارة والتجارة والتجارة والتجارة ما يليه:		صاحب المنشأة أو المؤسسة	
٢٣	١- في القرى والبلدات	٥,٠٠٠		نسخة واحدة
	٢- في المدن ومراكز المناطق	١٠,٠٠٠		نسخة واحدة
	٣- في مراكز المدن والبلدات	٢٥,٠٠٠		نسخة واحدة
	بما أي تعديل على الشركة بمهما كان	٢٥٪ من رسم الترخيص		نسخة واحدة
	أرض خاصة في السجل التجاري ١- لأكثر ٢- للشركات	٢٥,٠٠٠ ٥٠,٠٠٠	صاحب السجل	نسخة واحدة
٢٤	بما أي تعديل فيما كان نوده على السجل التجاري ١- لأكثر ٢- للشركات	١٠,٠٠٠ ٢٠,٠٠٠		
٢٥	الترخيص الصناعي للمنشآت الصناعية	٢٠٠,٠٠٠	صاحب المنشأة	نسخة واحدة
٢٦	أرض خاصة للمنشآت الصناعية	٢٥,٠٠٠	صاحب المنشأة	نسخة واحدة
	بما أي تعديل فيما كان نوده	١٠,٠٠٠		
٢٧	أرض خاصة للمنشآت الحرفية الصناعية	١٠,٠٠٠	صاحب المنشأة	نسخة واحدة
	بما أي تعديل فيما كان نوده	٣,٠٠٠		
٢٨	الترخيص السياحي للمنشآت السياحية	١٠٠,٠٠٠	صاحب المنشأة	نسخة واحدة
	أرض خاصة وما دون			



رقم البنية	اسم ونوع الوثيقة	مقدار الرسم (ل.س)	الجهة المكلفة بالرسم	عدد النسخ
	ب- ثلاث نجوم. ج- أربع نجوم. د- خمس نجوم.	٤٠٠,٠٠٠ ٧٠٠,٠٠٠ ١,٠٠٠,٠٠٠		
٢٩	أ- سجل سياحي للمنشآت السياحية. ب- أي تعديل مهما كان نوعه.	٢٥,٠٠٠ ١٠,٠٠٠	صاحب المنشأة	نسخة واحدة
٣٠	التراخيص المؤقتة عند منحها أو تجديدها.	١٠,٠٠٠	صاحب الترخيص	نسخة واحدة
٣١	أ- الشهادات الرسمية للتعليم الثانوي. ب- الشهادات الرسمية للتعليم فوق الثانوي. ج- الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم الخاصة (بما فيها المدارس والجامعات الخاصة) ومراكز التدريب المهنية بجميع أنواعها.	٥٠٠ ١,٠٠٠ ٥,٠٠٠	صاحب الشهادة	نسخة واحدة
٣٢	شهادات قيد الأسماء في نقابات المهنيين الحرة التي تحتاج ممارستها إلى الحصول على مؤهل علمي فوق الشهادة الثانوية.	٢٥,٠٠٠	صاحب الشهادة	
٣٣	إجازة تسجيل الطائرات في السجل السوري.	٢,٠٠٠,٠٠٠	صاحب الإجازة	نسخة واحدة
٣٤	أ- شهادة صلاحية الطائرات ذوات المحركات للطيران التي أعطيت خارج سورية. ب- تعديل شهادة صلاحية طيران التي أعطيت خارج سورية. ج- رخصة طيران لطائرات أجنبية مقيمة في سورية. د- إجازة الطيران أو تجديدها.	١,٠٠٠,٠٠٠ ٥٠٠,٠٠٠ ٥٠٠,٠٠٠ ٥٠٠,٠٠٠	صاحب الشهادة	نسخة واحدة
٣٥	إجازة ملاحية ومهندسية الطيران وتجديدها.	٥٠,٠٠٠	صاحب الإجازة	نسخة واحدة
٣٦	الوصولات على اختلاف أنواعها إذا لم يذكر فيها مبلغ معين.	٢٠٠	من يعطى له الوصل	نسخة واحدة

عدد النسخ	الجهة المعاملة برسوم	مقدار الرسم (ل.س.)	اسم ونوع الوثيقة
اسخة واحدة	من يعطى له الوصل	٥٠٠	إقرار من مكتب المحاسبة العامة بإيداع الأموال الحكومية من ١٩٠٠م إلى ١٩٠١م وإقرار من مكتب المحاسبة العامة من ١٩٠١م إلى ١٩٠٢م وإقرار من مكتب المحاسبة العامة من ١٩٠٢م إلى ١٩٠٣م
اسخة واحدة	من يعطى له الوصل	١٠٠٠	إقرار من مكتب المحاسبة العامة من ١٩٠٣م إلى ١٩٠٤م وإقرار من مكتب المحاسبة العامة من ١٩٠٤م إلى ١٩٠٥م
اسخة واحدة	من يعطى له الوصل	٢٠٠٠	إقرار من مكتب المحاسبة العامة من ١٩٠٥م إلى ١٩٠٦م وإقرار من مكتب المحاسبة العامة من ١٩٠٦م إلى ١٩٠٧م
عن كل اسخة مصدقة	طالب التصديق	٢٠٠	كشور الأوراق والوثائق والمستندات
	مظهر السند	٥,٠٠٠	مستندات الأمانة
اسخة واحدة	مقدم الورقة أو الوثيقة	٢٠٠	مسئور الأوراق والوثائق لتسوية ذلك مع المحسوبي المعلقة بهذا القانون إذا قدمت في معر من أي معاملة إلى الجهات المعاملة وفقاً الإداري والاقتصادي

المادة ١٢ - تعنى المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥/ لعام ٢٠٠٣ وتعديلاته، والمادة ٢٩/ من  
المرسوم التشريعي رقم ٤٤/ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته، والمادة ٧/ من المرسوم  
التشريعي رقم ١١/ لعام ٢٠١٥ وتعديلاته، والمادة ٤٣/ من المرسوم رقم  
١٦٨٤/ لعام ١٩٧٧، لتصبح على النحو الآتي:

أ- تحدد النسبة العائدة للجزء العامة مما تحصله الهيئة العامة للضرائب والرسوم  
من مبالغ الغرامات الناجمة عن مخالفات قضايا التهريب الضريبي، والغرامات  
وقوم المصارف الناجمة عن مخالفات الضرائب والرسوم غير المباشرة بنسبة  
٨٠%، ويوزع الباقي في حساب خاص يحدد لهذه الغاية، وتوزع المبالغ  
المودعة فيه على المصارفين والأشخاص الذين يرشدون إلى مطارح ضريبية  
مخفية والعاملين في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب والرسوم، وفق ما  
يلتزم:

- ١- ١٠% حصة المصارفين والأشخاص الذين يرشدون إلى مطارح ضريبية  
مخفية.
- ٢- ١٠% حصة العاملين في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب والرسوم،  
على ألا تتجاوز ثلاثة أمثال الأجر السنوي المقطوع، وتحول الزيادة لصالح  
الخزينة العامة.

ب- تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية أسس توزيع حصص المصادر والأشخاص الذين يرشدون إلى مطارح ضريبية مخفأة والعاملين المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ١٣ - يلغى العمل بأحكام المادة /٩/ من القانون رقم /٢/ لعام ٢٠١٣.

المادة ١٤ - تصدر التعليمات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بقرار من وزير المالية.

المادة ١٥ - يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعد نافذاً بدءاً من أول الشهر الذي يلي تاريخ نشره.

دمشق في ٨ / ٢٨ / ١٤٤٤ هـ الموافق لـ ٣ / ٣ / ٢٠٢٣ ميلادي

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

